«يوم الارض»

مهرجانات وتظاهرات وصدامات

اصبح «يوم الارض» عيداً وطنياً فلسطينياً. كما اصبح يوم كفاح وتضامن عالمي مع العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، في نضالهم ضد سياسة نهب الاراضي وهدم البيوت.

ويعود يوم الارض الى الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، عندما اتخذت لجنة الدفاع عن اراضي العرب الفلسطينيين في فلسطين المحتلة قراراً باعلان الاضراب العام احتجاجاً على سياسة السلطات الاسرائيلية في مصادرة الاراضي الفلسطينية.

مسلسل الاستيلاء على الاراضي

بدأ الاستيلاء على الارض العربية في فلسطين المحتلة منذ ان بدأت الحركة الصهيونية نشاطها في فلسطين. وكان احتلال الارض احد شعاراتها الاساسية. ونجحت الحركة الصهيونية، منذ بداية العشرينات، وبمساعدة الاستعمار البريطاني الحاكم في فلسطين، واعتماداً على قوانين الاراضي الرجعية القائمة، في شراء مساحات واسعة من الاراضي من كبار الملاكين والاقطاعيين العرب، وطرد الوف الفلاحين الذين عاشوا عليها وفلحوها.

والحقيقة، ان تدمير القرى العربية بدأ في العشرينات من هذا القرن (**الاتحاد** ، حيفا، ١٩٨٧/٣/٣٠). ولكن بعد قيام اسرائيل، اصبحت السلطة في يد المؤسسة الصهيونية التي استخدمتها، بشكل «قانوني»، للاستيلاء على اراضي العرب، فسنّت سلسلة من القوانين لمصادرة الاراضي العربية (**المصدر نفسه**). وكان اول هذه القوانين «قانون املاك الغائبين» الذي استولت الحكومة الاسرائيلية، بموجبه، على ممتلكات واراضي العرب الذين تركوا مدنهم وقراهم او طردوا منها خلال حرب العام ١٩٤٨. وشملت المصادرة، أيضاً، اراضي العرب الذين كانوا يعيشون داخل اسرائيل، ولكن القانون اعتبرهم غائبين لأنهم غيروا اماكن سكنهم عنوة بطردهم من قراهم، او انهم عادوا من المدينة الى قريتهم عند بدء الاصطدامات في البلاد. وكان هذا اغرب قانون، اذ اعتبر الحاضر غائباً (**المصدر نفسه**).

ثم أُصدر قانون «مناطق الامن»، الذي اعلن القرى المهجورة مناطق أمن مغلقة لا يجوز دخولها، وذلك لمنع اللاجئين من سكان هذه القرى من العودة اليها، مثل قرى المجيدل ومعلول وصفورية والبروة وعمقا واقرت وكفربرعم ودير القاسي وسحماتا؛ والقائمة طويلة جداً. وتلا ذلك قانون الاستيلاء على الاملاك غير المنقولة، الذي اقر بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٠، ومنح الحكومة الاسرائيلية حق مصادرة اراضٍ لم تكن في حوزة اصحابها في ١٩٥٢/٤/١، او انها استخدمت لاغراض الاستيطان والتحسين و «الامن». ومعروف ان الحكم العسكري، الذي فرض على الجماهير العربية، منع الفلاحين العرب، في حينه، من الوصول الى اراضيهم التي كانت خارج مسطح القرية وفلاحتها. وهكذا صادرت الحكومة الاسرائيلية، بموجب هذا القانون، ٣٠٠ ألف دونم اخرى من اجود الاراضي الزراعية (**المصدر نفسه**).

وتشمل القائمة، ايضاً، قانون التقادم لسنة ١٩٥٨، وقانون تعديل قانون الاراضي لعام ١٩٦٠. كما استخدمت الحكومة قانون المصادرة للمنافع العامة، فصادرت، مثلاً، مساحات واسعة من الاراضي من مدينة الناصرة، والقرى القريبة منها، لتبني عليها مدينة الناصرة العليا، وكذلك ٢٠ ألف دونم من اراضي الشاغور، التابعة لقرى البعنة ودير الاسد ونحف، لبناء مدينة كرميئيل (**المصدر نفسه**).

وبعد ان قامت السلطات الاسرائيلية الحاكمة بمصادرة اكثر من مليون وربع المليون دونم من اراضي